

Distr.: General
12 September 2002
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة السابعة والخمسون

البند ٦٧ (ح) من جدول الأعمال المؤقت*

نزع السلاح العام الكامل

تقليص الخطر النووي

تقرير الأمين العام**

موجز

طلبت الجمعية العامة في قرارها ٥٦/٢٤ جيم، المؤرخ ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ إلى الأمين العام أن يقدم تقريراً عن الخطوات التي اتخذها من أجل تنفيذ التوصيات السبع الواردة في تقرير المجلس الاستشاري لمسائل نزع السلاح، التي من شأنها أن تقلل إلى حد كبير من خطر اندلاع الحرب النووية، بما في ذلك الاقتراح الوارد في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية، الذي يدعو إلى عقد مؤتمر دولي لتحديد سبل القضاء على المخاطر النووية.

ويقدم هذا التقرير موجزاً لعدد من الأحداث التي ساهمت في تنفيذ توصيات المجلس الاستشاري. وقد خلص الأمين العام، في هذا الصدد، إلى أن الوقت ليس مواتياً بعد للنظر في تدابير مؤقتة تفضي إلى عقد مؤتمر دولي. أما في مجال التثقيف والتدريب، فيشدد الأمين العام على استعداد الأمم المتحدة للمساهمة في تنفيذ التوصيات الواردة في دراسة الأمم المتحدة بشأن التثقيف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار المعروضة على الجمعية العامة في دورتها الحالية (A/57/124). ويجدد الأمين العام التأكيد على دعوته إلى جميع الدول الأعضاء بالسعي مجدداً إلى تجاوز خلافاتها خدمة للسلم والأمن الدوليين، لا سيما في مجال تقليص الخطر النووي.

* A/57/150.

** يغطي هذا التقرير ما يستجد من أحداث حتى ٣٠ آب/أغسطس ٢٠٠٢.

أولا - مقدمة

يؤدي فقط إلى زيادة خطر استئناف التجارب النووية، بل سيزيد كذلك من صعوبة الالتزام بنظام عدم الانتشار. وأضاف أن من اللازم بذل كافة الجهود لتقليص خطر وقوع الأسلحة النووية في أيدي الإرهابيين.

٤ - ودعا الأمين العام الدول الأعضاء، في الرسالة التي وجهها إلى الجلسة الافتتاحية لدورة عام ٢٠٠٢ من مؤتمر نزع السلاح، إلى تغيير حالة الجمود التي طبعت لأمد طويل لمفاوضات نزع السلاح المتعددة الأطراف وإلى تجاوز الخلاف في آرائها ومصالحها المتعلقة بآليات معالجة الموضوعين البارزين المتمثلين في نزع السلاح النووي ومنع نشوب سباق نحو التسلح في الفضاء الخارجي. وشدد الأمين العام كذلك على أنه من الضروري الشروع في مفاوضات بشأن حظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة^(٢).

٥ - وبالإضافة إلى ذلك، كرر الأمين العام في مناسبات عدة دعوته إلى التسوية السلمية للمنازعات وإلى اعتماد تدابير لبناء الثقة في مناطق التوتر ودعا الدول الأعضاء المعنية إلى إقامة حوار دائم يهدف إلى تسوية خلافاتها بالوسائل السلمية.

٦ - وواصلت الأمم المتحدة دعمها لمبادرات الدول الأعضاء والمنظمات الحكومية الدولية والمؤسسات الأكاديمية ومؤسسات البحوث والمنظمات غير الحكومية التي تعزز إجراء حوار بشأن قضايا الأمن ونزع السلاح، بما في ذلك نزع السلاح النووي وعدم الانتشار. ومثل وكيل الأمين العام لشؤون نزع السلاح الأمم المتحدة في عدة مناسبات تم فيها تناول المسائل النووية، بما في ذلك لقاء نظمه البعثة الدائمة لإندونيسيا لدى الأمم المتحدة يومي ٢٠ و ٢١ نيسان/أبريل ٢٠٠٢ في جامعة برينستون، الولايات المتحدة الأمريكية، واستهدف طرح الأفكار بخصوص الأبعاد

١ - طلبت الجمعية العامة في القرار ٢٤/٥٦ جيم المؤرخ ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ إلى الأمين العام اتخاذ خطوات في سبيل تنفيذ التوصيات السبع التي حددها تقرير المجلس الاستشاري لمسائل نزع السلاح بشأن تخفيض الخطر النووي (A/56/400)، والتي من شأنها أن تقلل إلى حد كبير من خطر اندلاع الحرب النووية، بما في ذلك الاقتراح الوارد في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية^(١)، الذي يدعو إلى عقد مؤتمر دولي لتحديد سبل القضاء على المخاطر النووية، وطلبت إليه أن يقدم إليها تقريراً عن ذلك في دورتها السابعة والخمسين. ويقدم هذا التقرير استجابة لذلك الطلب.

ثانياً - الأنشطة الحديثة الرامية إلى تنفيذ توصيات المجلس الاستشاري لمسائل نزع السلاح

٢ - لا تزال أسلحة الدمار الشامل، لا سيما الأسلحة النووية، تحظى باهتمام رئيسي في عمل الأمم المتحدة في مجال نزع السلاح. وما زالت الدعوة إلى نزع السلاح النووي والمضي في تعزيز نظام عدم انتشار الأسلحة النووية يشكلان جزءاً من أنشطة الأمم المتحدة في سياق تعزيز السلم والأمن الدوليين بشكل عام ونزع السلاح بشكل خاص.

٣ - وفي ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، أشار الأمين العام في الملاحظات الافتتاحية التي أدلى بها أمام المؤتمر المعني بتسهيل بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية الذي عُقد في نيويورك إلى أن أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ أكدت الحاجة إلى الحيلولة دون استمرار انتشار الأسلحة النووية وإلى الحفاظ على الزخم الذي اكتسبته الجهود الرامية إلى إزالة الأسلحة النووية من ترسانات الأسلحة في العالم. وأكد الأمين العام أن معاهدة الحظر الشامل على التجارب النووية تشكل عنصراً هاماً من عناصر نظام عدم الانتشار وأن التأخر أكثر من ذلك في إنفاذها لن

٢٠٠٢ على الخصوص دور اتفاقات الضمانات والبروتوكولات الإضافية.

٨ - واشتركت إدارة شؤون نزع السلاح والحكومة الصينية في تنظيم مؤتمر بعنوان "جدول أعمال نزع السلاح في القرن الحادي والعشرين" عُقد من ٢ إلى ٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٢ في بيجين. وشارك في المؤتمر كبار المسؤولين في الحكومات وعلماء وباحثون وبرلمانيون وممثلون للمنظمات غير الحكومية من ٢٩ بلدا. وفي إطار النظر بصورة أعم في مسألتى نزع السلاح والأمن، جرت مناقشة قضايا نزع السلاح النووي والقضاء على الأخطار النووية.

٩ - من المعترف به منذ أمد طويل أن إقامة مناطق خالية من الأسلحة النووية تمثل مساهمة هامة في مجال نزع تلك الأسلحة وعدم انتشارها. وتبعاً لذلك، تدعم الأمم المتحدة دوماً مثل تلك المبادرات سواء ما يتعلق منها بتعزيز المناطق القائمة أم بعملية إقامة مناطق مماثلة. وفي هذا السياق، زار وكيل الأمين العام لشؤون نزع السلاح في آب/أغسطس ٢٠٠٢ أوزبكستان وتركمانستان وطاجيكستان وقيرغيزستان وكازاخستان، وهي البلدان الخمس التي تُجري مفاوضات بشأن إقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى. وعقد وكيل الأمين العام اجتماعات على أعلى المستويات لتأكيد دعم الأمم المتحدة للمبادرة وعرض أي مساعدة إضافية قد تحتاج إليها تلك الحكومات لإتمام مفاوضاتها.

١٠ - كما واصلت الأمم المتحدة تقديم دعمها لطائفة من مبادرات المجتمع الدولي الهادفة إلى تعزيز وتطوير الجهود الرامية إلى إنهاء حالة التأهب لاستخدام الأسلحة النووية وإلى استعراض النظريات النووية وإزالة الأسلحة النووية التكتيكية.

السياسية للأسلحة النووية وآثارها على الاستقرار الاستراتيجي. وساهم وكيل الأمين العام كذلك بمقالات في منشورات مختلفة تبين موقف الأمم المتحدة من نزع السلاح النووي وعدم الانتشار.

٧ - كما نظمت إدارة شؤون نزع السلاح عدداً من الأنشطة التي تناولت المسائل النووية. ففي ١٤ آذار/مارس ٢٠٠٢، عقد مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلم ونزع السلاح والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي حلقة دراسية إقليمية في مقر الأمم المتحدة شاركت فيها الدول الأعضاء في مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وكان عنوانها "مسائل نزع السلاح النووي وعدم الانتشار - نحو المؤتمر الاستعراضي لأطراف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠٠٥". وقد ساهمت تلك الحلقة الدراسية في تعزيز النقاش بشأن القضايا المتوقعة أن تحتل موقعا بارزا على جدول أعمال عملية الاستعراض المقبلة لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وعالج المؤتمر الخامس لقضايا نزع السلاح الذي نظمه مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلم ونزع السلاح في آسيا والمحيط الهادئ من ٧ إلى ٩ آب/أغسطس ٢٠٠٢ في كيوتو، اليابان، أثر الإرهاب على الأمن ونزع السلاح الدوليين والإقليميين. وفي هذا السياق، ناقش قضايا تتصل بتحسين الحماية المادية للمواد النووية وحماية المرافق النووية من التخريب. وفي الفترة من ٢٥ إلى ٢٩ آذار/مارس ٢٠٠٢، تعاون مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلم ونزع السلاح في أفريقيا مع اللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في متابعة تنفيذ برنامج يشجع تعميم المعاهدة في أفريقيا. كما قدم المركز دعمه لحلقة دراسية للدول الأفريقية بشأن عدم انتشار الأسلحة النووية نظمتها الوكالة الدولية للطاقة الذرية بالتعاون مع حكومة جنوب أفريقيا. وعالجت الحلقة الدراسية التي عُقدت في الفترة من ٢٤ إلى ٢٧ حزيران/يونيه

جميع الدول الأعضاء بالسعي مجدداً إلى تجاوز خلافاتها خدمةً للسلم والأمن الدوليين، لا سيما في مجال تقليص الخطر النووي. ومن جانبها، ستواصل الأمم المتحدة الاضطلاع بولايتها في ميدان المساهمة في تقليص الخطر النووي وذلك بالدعوة إلى نزع السلاح النووي وعدم الانتشار، وتعزيز الحوار بشأن المقترحات والأفكار الجديدة، ودعم التثقيف والإعلام في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار.

المحاشي

(١) قرار الجمعية العامة ٢/٥٥.

(٢) انظر CD/PV.889، الصفحة ٤.

(٣) A/57/124.

١١ - وفيما يتعلق بالمقترح الوارد في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية الذي يدعو إلى عقد مؤتمر دولي لتحديد سبل القضاء على الأخطار النووية، خلص الأمين العام، بناء على مشاوراته مع الدول الأعضاء، إلى أن الوقت ليس موافياً بعد للنظر في تدابير مؤقتة تفضي إلى عقد مؤتمر من ذلك القبيل. ومع ذلك، سيواصل اهتمامه بالمسألة وسيعمل، وفقاً لتوصيات المجلس الاستشاري، على تشجيع الدول الأعضاء على العمل على إيجاد الظروف التي تتيح ظهور توافق دولي للآراء بشأن عقد مؤتمر دولي.

١٢ - وفي مجال التثقيف والتدريب، وعملاً بقرار الجمعية العامة ٣٣/٥٥ هاء المؤرخ ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، عين الأمين العام فريقاً يتألف من خبراء حكوميين لإعداد دراسة تصدر عن الأمم المتحدة بشأن التثقيف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار. وهذه الدراسة معروضة على الجمعية العامة في دورتها الحالية^(٣).

١٣ - ويتفق الأمين العام مع الفريق فيما خلص إليه من أن ثمة حاجة ماسة إلى التثقيف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار لمكافحة الجهل وعدم الاكتراث اللذين تواجه بهما الأخطار النووية الحالية. ويطرح الفريق سلسلة من التوصيات على الدول الأعضاء والأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى والمنظمات غير الحكومية بشأن سبل العمل فردياً وبشكل تعاوني على تعزيز التثقيف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار مع إيلاء اهتمام خاص لأسلحة الدمار الشامل. والأمم المتحدة على استعداد للمساهمة في تنفيذ تلك التوصيات.

ثالثاً - خاتمة

١٤ - في ظل مناخ من الجمود المتواصل السائد في المداولات والمفاوضات المتعددة الأطراف في مجال نزع السلاح، يود الأمين العام أن يؤكد من جديد دعوته إلى